جودة الحياة داخل الأسرة بين ثنائية الرواسب التقليدية وتأثيرات العصرنة.

أ.د. مختار رحاب ، الباحث: قاضي صبرينا
جامعة المسيلة– الجزائر

الملخص:

تعتبر الأسرة عصب المجتمع وذلك لدورها المحوري داخله، فهي التي تمد المجتمع بالفرد الفعال وذلك من خلال عمليات التأثير المتبادل في الحياة الأسرية، وعليه فإن البيئة الأسرية وجودة الحياة داخلها لها أهمية بالغة في توفير الجو الملائم لكل أفرادها، فكان موضوع جودة الحياة داخل الأسرة بين الأمس واليوم يطرح جدلية الأسرة التقليدية والأسرة الحديثة ومحاولة كل نمط الوصول إلى تحقيق هذه الجودة بالتركيز على بعد الموروث الثقافي بما يحمله من عادات وتقاليد وقيم محلية في مقابل القيم والأنماط السلوكية الوافدة على المجتمع نتيجة للعولمة الثقافية.

Summary:

The family is the mainstay of the society because of its pivotal role in it. It provides the society with an effective individual through mutual influences in family life. Therefore, the family environment and the quality of life within it are of great importance in providing a suitable environment for all its members. Today, the dialectics of the traditional family and the modern family, and the attempt by each style to achieve this quality, focus on the cultural heritage, with its local customs, traditions and values, as opposed to the values and patterns of behavior that come to society as a result of cultural globalization.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات هائلة وعميقة على مستوى جميع الأصعدة، كما أن هذه التحولات أثرت واحدث تغيرات على المجتمع الجزائري وعلى كل البنى التنظيمية الذي يحتويها مثل باقي المجتمعات. ومن بين هذه التنظيمات الأسرة التي شهدت بدورها تحولات وتغيرات نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. ولاعتبار الأسرة عصب المجتمع نالت اهتمام أغلب الباحثين ، خاصة دراسة تطور أشكالها وخصائصها والعلاقات القائمة داخلها وخارجها وكذلك دورها المحوري داخل المجتمع أو تقلصها.

ومن أهم أشكال تغيرها أنها تتقلص من أشكالها الكبيرة الممتدة إلى أشكال أصغر فأصغر باستمرار حتى تصل إلى الأسرة النووية ، والتي تمثل ذروة التطور. وهذا ما وضعها أمام تحديات كبيرة في مواجهة بعض التوترات والصراعات والآثار السلبية المصاحبة لهذه التحولات التي يمكن أن تزعزع كيانها واستقرارها، وذلك من خلال إحداث توازن بين القيم والمعايير الاجتماعية المستقات من الموروث الثقافي المجسد في عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، وبين القيم والمعايير الاجتماعية الوافدة من خلال الاحتكاك بالعالم الخارجي والانفتاح عليه. وعليه حاولنا من خلال هذا الطرح نتطرق إلى أشكال الأسرة الجزائرية التقليدية والمعاصرة وخصائص كل نمط منهما وربطها بجودة الحياة الأسرية في ظل اثر

الموروث الثقافي على كليهما؛ كما كان اهتمامنا بمكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع محاولين تسليط الضوء على الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، المستمدة من العادات والتقاليد، والنسق القيمي السائد في المجتمع المستمد من الموروث الثقافي. وهذا ما أدى بنا إلى طرح التساؤل التالي: كيف يمكن للأسرة الجزائرية تحقيق جودة الحياة الأسرية في ظل التحولات والتحديات التي توجهها من جهة وفي ظل جدلية التقليد والحداثة من جهة أخرى؟.

أولا: تعريفات جودة الحياة:

يعد تعريف جودة الحياة من المهام الصعبة، لما تحمله من جوانب متعددة ومتفاعلة مع، بعضها البعض، حيث أكد **روجرسون**، إلى أن جودة الحياة ترتبط ببيئة الفرد، فالعوامل البيئية تعتبر من المحددات الأساسية لإدراك الفرد بجودة الحياة، وهذا يبدو في تركيز العديد من الدراسات على جودة الحياة في بيئات محددة، كما إن الاهتمام بجودة الحياة لن يتوقف بل سيزداد بصورة ملحوظة.

وتحتل جودة الحياة دورا محوريا في مجالات الخدمات المتعددة التي تقدم لأبناء المجتمع، كما أن العنصر الأساسي في كلمة جودة يتضح في العلاقة الانفعالية القوية بين الفرد وبيئته، وهذه العلاقة التي تتوسطها مشاعر وأحاسيس الفرد ومدركاته، كما يؤكد على أهمية دور البيئة والعوامل الثقافية كمحددات لجودة الحياة.[01]

يعرف **عبد الفتاح** جودة الحياة هي الاستمتاع بالظروف المادية والبيئية الخارجية والإحساس بحسن الحال وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة، فضلاً عن إدراك الفرد لجوانب حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية وتوافقه مع القيم السائدة في المجتمع.[02]

مبادئ جودة الحياة:[03]

أوضحت جودي بأن جودة الحياة تعتمد على مجموعة من المبادئ منها:

- هذه المبادئ مشتركة بين الأفراد.
- جودة الحياة مرتبطة بمجموعة من الاحتياجات الرئيسية للإنسان، وبمدى قدرته على تحقيق أهدافه في الحياة.
- معاني جودة الحياة تختلف باختلاف وجهات النظر الإنسانية، بمعنى أنها تختلف من شخص إلى آخر، ومن عائلة إلى أخرى، ومن برنامج تأهيلي إلى آخر ومن شخص مهني إلى آخر.
- مفهوم جودة الحياة له علاقة وطيدة ومباشرة في البيئة التي يعيش فيها هذا الإنسان أو ذاك.
- مفهوم جودة الحياة يعكس التراث الثقافي للإنسان والأشخاص المحيطين به.

ثانيا:تعريف الموروث الثقافي:

يعد الموروث الثقافي لأي بلد تعبيرا جلياً عن هويته الوطنية والإنسانية في مراحل زمنية وتاريخية مختلفة ، وهو يشمل الموروث المادي وغير المادي . والموروث الثقافي في تعريف موجز له هو كل ما تركه الأسلاف من معارف وآداب وفنون وعادات وتقاليد ومعتقدات وقيم ، تعكس نشاطهم المعرفي وطريقة تفكيرهم ، وظل متوارثا او متصلا جيلا بعد جيل ، ومن ثم يبقى حيا في ضمائر وعقول كل شعب او جماعة بشرية . يتطلب مفهوم الموروث لكي يكتمل ويصح لنطلق على شيء ما موروثا أن يقترن بمفهوم نقله والحِفاظ عليه وإحيائه وحمايته والاستفادة منه ، وإلاّ عدّ الماضي أو ما نظنه موروثا ينتمي إليه ، مما نتحدث عنه غير موثوق من وجوده ، وعليه ليس كل ماض أو قديم يصلح لنطلق عليه موروثا .

إن التواصل المطلوب من حاضرنا مع ماضينا، لإحيائه ونحن نسير به نحو المستقبل وبما يجعل مصطلح الموروث ينطبق عليه، يجعلنا نستحضر تعريفا بليغا موجزا للمستشرق الفرنسي جاك بيرك: " التراث هو الماضي يحاور الحاضر عن المستقبل". (04)

ثالثا:تعريف الأسرة :

يصعب ضبط مفهوم الأسرة بتعريف شامل، وذلك بسبب تعدد وجهات النظر وتنوع أنماط الأسر التي تختلف باختلاف الأنساق الثقافية السائدة من بيئة اجتماعية إلى أخرى. حيث يعرف **أوجست كونت** الأسرة على أنها " الخلية الأولى في جسم المجتمع والنقطة الأولى التي يبدأ منها التطور والوسط الطبيعي والاجتماعي الذي يترعرع فيه الفرد". (05)

أما إميل دوركايم "أن الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينتجانه من أبناء على ما يسود الاعتقاد، بل أنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض.(06)

كما تعرف الأسرة على أنها " مأخوذة من الأسر وهي القوة والشدة لذلك تفسر بأنها الدرع والحصينة لان أعضاء الأسرة يشد بعضهم البعض، وتقوم الأسرة على شرط الزواج الذي يمنح هذه العلاقة طابعها الشرعي فهي جماعة اجتماعية تربط أفرادها روابط الدم والزواج، يعيشون في ظلها حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تجعلهم ملزمين بجملة من الحقوق والواجبات". (07)

كما أن الأسرة شهدت تغيرات على مستوى تكوينها وحجمها وذلك نتيجة للتحولات يشهدها المجتمع مما أدى إلى انتقالها من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة.

رابعا: الأسرة من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة:

تتصف الأسرة العربية عموما بأنها أسرة ممتدة بمعنى أن العلاقات وثيقة تقوم ليس بين الأهل والأولاد فحسب بل تتعدى إلى الجد والجدة والأحفاد والإخوة والأخوات والأعمام والعمات...الخ.فالمعنى الحرفي لما يسمى الأسرة الممتدة هو أن تعيش أجيالا ثلاثة تحت سقف واحد، فتتداخل علاقاتهم وتشابك

مصالحهم وممتلكاتهم. غير أن هذا المعنى الحرفي تطور وأصبح يسير أيضا إلى علاقات وثيقة وترابط المصالح بين الأقارب و ما يرافقه من ولاءات وتوقعات يكون عدم التقيد بها بمثابة خروج على العائلة.

وبحركة التحديث العامة عقب لقاء بين الشرق والغرب وما رافق هذا من تطور في مجالات التعليم والتصنيع واتساع المدن وانتشار عدد من القين التي تشيد على حقوق الأفراد بما في ذلك قيم المساواة والحركة والاستقلال والعدالة وانفتاح المجتمع؛ بالإضافة إلى ذلك توسع نظام الخدمات والتوظيف والهجرة من الريف إلى المدينة.(08)

وهذه التحولات أثرت بشكل مباشر في حجم الأسرة حيث انتقلت من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير متزوجين، بحيث يسكنون في بيت مستقل ويكون الزوجان داخل الأسرة النووية أكثر اقترابا وتفاهما وبالتالي علاقتهما أقوى إذا ما قيست بالعلاقات الزواجية داخل العائلة الكبيرة، كما يغيب التأثير المباشر للأقارب على علاقة الزوجين والأبناء.

حيث يرى بعض الباحثين أن بعض خصائص الأسرة النووية تتمثل في أن العلاقات الخاصة بالأسرة النووية خاضعة لعملية انتقاء واعية من ناحية الأطراف الداخلين فيها،وليست مجرد انعكاس بديهي لعلاقات دموية أو علاقات مصاهرة. كما يرتبط أبناء الأسرة النووية بروابط مزدوجة، بمعنى أنهم ينتمون إلى كل من أسرة الأب والأم مع أفضلية أسرة الأب بوصفها صاحبة العصب، وتبدوا هذه الأفضلية في المسائل المتعلقة بالتوريث والنفقة وبعض الأوضاع الاجتماعية.كذلك حدوث تغير في المراكز الاجتماعية لعناصر الأسرة، وإن كان وضع المرأة في الحياة الاجتماعية أشد المراكز تغيرا، فقد نزلت المرأة إلى ميدان العمل مما أكسبها مكانة اجتماعية ووضعا اقتصاديا مستقرا. سيادة الاتجاهات الديمقراطية وتحقق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص وانتشار التعليم انعكس على الأسرة الحديثة.(09)

خامسا: أشكال وخصائص الأسرة الجزائرية : (10)

- **الأسرة التقليدية**

تتكون بنائيا من ثلاث أجيال أو أكثر بمعنى أنها تضم الأبوين، الأبناء غير المتزوجين والأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم، حيث يشرف على شؤونهم كبير العائلة ويعيش الإخوة المتزوجين وغير المتزوجين في توافق وانسجام حتى ولو كان ظاهريا فقط، ويكون للابن الأكبر نوع من السلطة تعود إليه كاملة بعد وفاة الوالد، حيث يصبح هو المسؤول عن تسيير شؤون الأسرة ويحافظ على وحدتها وتماسكها.

- **خصائص الأسرة التقليدية:**

*تمتاز الأسرة التقليدية بالامتداد وكثرة عدد أفرادها، وهذا ما تشير إليه الإحصائيات حيث يوجد أربعون فردا في الأسرة الواحدة، نظرا لزيادة النسل وانضمام بعض ذوي القربة إلى هذه الأسر.

*وتتميز بنوع من الثبات والاستقرار بالرغم من تعاقب الأجيال، حيث تبقى الأسرة تحافظ على شخصيتها المعنوية ومسؤولياتها اتجاه الأفراد.

*يغلب على الأسرة التقليدية الصفة التكاملية نتيجة الاكتفاء الذاتي أي وجود الأسرة

*أن الفرد في الأسرة التقليدية يعتمد على البيئة المحلية في محيط الأسرة الكبيرة طول حياته حيث تكون علاقات التعاون والإخاء والتضامن الآلي والمحبة هي السائدة.

*كما تتميز الأسرة التقليدية بالتقارب المكاني الذي يعتبر فرصة للتقارب الاجتماعي بين الأفراد، ويسهل الأمر على رب الأسرة والمسؤول عن شؤونها، بملاحظة ومراقبة ومحاسبة الأفراد على أي انحراف أو تمرد على القيم والقواعد الاجتماعية للأسرة.

*الامتثال للعرف الاجتماعي والقواعد الإسلامية الموروثة، حيث تعطى للعرف أهمية كبيرة في تحديد وضبط السلوك الاجتماعي داخلها، والخارج عن العرف أو المنحرف عن ضوابط ومحددات الأسرة ينبذ اجتماعيا ويصبح عنصرا مرضيا في الأسرة.

*أن الزواج يتم على أساس التوافق بين الأسرتين وليس الزوجين، ولما كان الاختيار الزواجي من طرف الأسرة، فغالبا ما تنشأ خلافات كبيرة بين الزوجين لعدم التفاهم بينهما مما يؤثر على الجو العام للأسرة والأبناء الذي يحدث لهم نوعا من الصراع النفسي نتيجة

للجو العائلي غير المستقر.

سادسا: الأسرة الحضرية(الحديثة) :

الأسرة الحضرية هي الأسرة التي تسكن المدينة واكتسبت أنماطا جديدا من السلوكات والقيم والعادات، كما أنها تتميز بسرعة تغيرها وتناقص عدد أفرادها وضعف السلطة الأبوية وهي تتكون من الأب و الأم والأطفال.

-خصائص الأسرة الحضرية

نظرا للتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري ودخول عناصر ثقافية غريبة عن عاداته وتقاليده وأعرافه، فإن بناء الأسرة ووظيفتها قد تأثر بهذا التغير وتحول نمط الأسرة التقليدي إلى نمط آخر جديد يسمى بالنمط الحضري الذي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

*أنها أسرة متغيرة تتصف بقلة عدد أفرادها و ضعف السلطة الأبوية، حيث تتكون من الأب والأم والأبناء.

*كما تتصف الأسرة الحضرية بتنوع نشاطاتها، فلكل فرد فيها نشاطاته وأعماله التي يميل إليها ويرغب في إنجازها . كما تسود صفة التعاقدية في العلاقات بين الأفراد وفي حياتهم داخل الأسرة.

*ضعف الروابط الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة، حيث أنه لا يوجد مجال للتعاون والتساند التلقائي، فكل تعاون بين الأفراد تجده مبني على أساس المصلحة الفردية التي تطغى بشكل بارز في هذا النوع من الأسر.

*يتميز أفراد الأسرة الحضرية بقدر من التعليم والثقافة، حيث أتيحت لهم فرصة التعليم ومستوى أفضل من التنشئة الاجتماعية يقوم على أساليب وطرق تربوية حديثة، سواء في الأسرة– خاصة إذا كان الوالدين على مستوى تعليمي مقبول –أو في مؤسسات اجتماعية أخرى كالمدارس دور الحضانة والمعاهد ووسائل الترفيه.

*تقلص في بعض وظائف الأسرة الحضرية خاصة منها التعليم والتنشئة الاجتماعية الأمر الذي جعل من الوقت المخصص للرعاية الأسرية ضيق مقارنة مع هاته المؤسسات.

*أصبحت الأسرة الحضرية أكثر تفتحا على العالم الخارجي أو المجتمع وذلك للطابع الاجتماعي للمدينة التي تعتبر مركز الحداثة والتجديد، والانتشار الواسع للأماكن قضاء وقت الفراغ والترفيه الذي يسمح بتكوين علاقات وصداقات مختلفة.

*أما فيما يخص عادات الزواج فلم يتغير جذريا عما كان عليه في الأسرة التقليدية، ولكنه لم يعد مجرد اتفاق بين أسرتين و إنما أصبح يقوم على التوافق وحرية الاختيار للشريك الذي يحتم على الزوجين تحمل مسؤوليات هذا الاختيار، وهكذا أصبح المقبلون على الزواج في الجزائري لديهم الحرية في القبول أو رفض هذا الارتباط.

ومن خلال عرض أشكال الأسرة الجزائرية وبعض خصائصها، نلاحظ أن التحولات التي طرأت علي الأسرة أدت إلى تغيرات في البنية الكلية للأسرة وكذلك تغيرات على مستوى مكانة الأب والأم وفي علاقة السلطة بينهما وبين الأبناء. فالحياة اليومية في عصرنا هذا وما تمله من ضغوط من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسعي وراء توفير مستلزمات ومتطلبات أفراد الأسرة، أدى إلى غياب الأب كما طال هذا الغياب الكثير من الأمهات العاملات؛ وهذا ما نتج عنه تراجع دور الوالدين في التنشئة الاجتماعية الذي حلت محلهما مؤسسات أخرى كدور الحضانة والمدرسة... ناهيك عن اثر وسائل الإعلام على الأطفال لعدم قدرة الأولياء على متابعتهم وتوجيههم التوجيه الصحيح بما يتماشى مع المنظومة القيمية للمجتمع.

كما هو ملاحظ أن من أهم سمات الأفراد في المجتمعات المعاصرة هي تضارب المصالح بين الأسرة والعمل والسعي لتحقيق الأهداف الفردية على حساب الالتزامات داخل الأسرة، ففي سبيل تحقيق الذات تتآكل مفاهيم التضحية والالتزام. وباعتبار أن الأسرة هي وحدة التكوين الأولى للمجتمع ، وبتماسك هذه الوحدة يتحقق تماسك المجتمع ،فطالما كانت الأسرة على قدر كبير من التماسك والاستقامة صلحت شؤون المجتمع واستقامت أموره ،ويتحقق التماسك في الأسرة إذا ما ساد الوفاق بين الزوجين ،وامتد ظله على باقي أعضاء الأسرة ، فأصبح جو الطمأنينة والاستقرار هو السائد في الأسرة بما يحقق الراحة النفسية لأفرادها ،ويحميهم من مؤثرات الانحراف ،ويدعم تماسك الأسرة وقوة صلابتها.

ويعرف التماسك الأسري بأنه "زيادة العلاقات الموجبة التي تدور في المحيط الداخلي للجماعة،فكلما ازدادت العلاقات ازداد تماسك الجماعة ،وكلما تشتت هذه العلاقات،واتجهت نحو الجماعة الخارجية ضعف التماسك الداخلي". (11)

وعليه التماسك الأسري في الأسرة التقليدية الممتدة كان قضية طبيعية، فتماسك الأسرة المصغرة هي شرط تماسك الأسرة الممتدة، وهذه الأخيرة هو شرط لتماسك العشيرة والقبيلة. وفي هذا النمط تكون قيمة الجماعة ومصالحها هي الأساس على حساب قيمة الفرد وفرديته، وعليه ينتج تماسك الأسرة حيزا لإنتاج أولوية الجماعة على الفرد وصولا إلى إنتاج التماسك الاجتماعي. كما يتمحور دور الأسرة التقليدية حول ثلاث أهداف: التجدد البيولوجي الديمغرافي، تنشئة الأطفال على الانتماء والالتزام، ونقل الموروث ألقيمي والثقافي والحفاظ على استمراريته. وذلك في سلسلة متماسكة من دوائر الانتماء والالتزام من الأسرة المصغرة إلى الممتدة إلى العشيرة إلى القبيلة والوطن، قد يكون هناك لوجه ظلم أو غبن أو تدني عدالة في الأدوار والحقوق، إلا أن الالتزام بالأسرة وتماسكها هو مسالة كيانية حيوية وليست مسالة خيار فردي قابل للتعديل والتغير. أما بالنسبة للأسرة الحديثة لم يعد الالتزام مسالة حتمية حيث تراخت القوى الضاغطة وأفسحت المجال لبروز العوامل الفردية وتزايد وزنها.

فهي بذلك فقدت الدور الحيوي الضامن لتلاحم الأسرة الممتدة. كما أن إنجاب الأطفال وتنشئتهم ونقل الموروث الثقافي إليهم لم يعد وظيفة حتمية للأسرة النواتية بل أصبح خيارا ذا قيمة نفسية أساسا، ولم يعد الابن ضامنا للاستمرارية ولا حاملا للتراث ألقيمي والثقافي للأسرة والمجتمع. بل أصبح الأطفال مسالة رضا نفسي اجتماعي للوالدين. (12) كما يعد التماسك الأسري هو احد أهم أبعاد جودة الحياة الأسرية لما يوفره من استقرار داخلي واستمرارية الأسرة، من خلال المقاومة والتصدي لكل المخاطر المحيطة بها داخليا وخارجيا. حيث أن لهذا التماسك عدة مقومات متفاعلة فيما بينها، والتي تتواجد بمقادير متفاوتة من أسرة إلى أخرى ومن ابرز هذه المقومات ما يلي:

سابعا: مقومات التماسك الأسري: (13)

01-حس المسؤولية والالتزام بالرباط الزوجي وروابط الوالدية والنبوة:

الالتزام هو اضطلاع بمسؤوليات ما بعد الزواج، انه الخروج من الذات وأنانيتها ورغباتها لملاقاة الآخر (الزوج، الأبناء) وصولا إلى الالتزام بكيان الأسرة، انه الالتزام بخدمة الذات الجماعية والسعي الى تحقيق الذات الفردية من خلال صحة الأسرة ونمائها،كما أن هذا الالتزام لا يلغي التباينات وأوجه الاختلاف ، وإنما هو الالتزام بالآخرين وقبولهم والحصر عليهم رغم هذه التباينات التي لابد منها.

02-التكافؤ في السن والمرحلة التعليمية والوضع الاقتصادي والاجتماعي:

مما يشكل ثلاثية عوامل موضوعية لا مكانية وإقامة علاقة زوجية متوازنة وقابلة للحياة.

03-التوافق على المكانة والأدوار والمرجعية:

حيث يجد كل طرف مكانته التي ترضيه ويقوم بأدواره الوظيفية زوجيا واسريا ووالديا، وكذلك التوافق على نظم السلطة ومرجعياتها وحدودها، حيث ان لكل من الزوجين تصوره الشخصي عما سيكون عليه من حيث الإرضاءات وأنماط العلاقات الزوجية وأساليب التنشئة الاجتماعية والعلاقات مع الأسرة الممتدة والمحيط الاجتماعي، وإدارة ميزانية الأسرة، فالتوافق على هذه التصورات وإدارة السياسات يوفر أسسا لتماسك الأسرة وحسن القيام بوظائفها، **حيث تبقى الخلافات ضمن إطار ورادة التوافق والتلاقي من خلال مرونة المواقف.**

04-النضج النفسي:

يتجلى في الصحة النفسية الفردية لكل من الزوجين وهذا ما يخلق التواصل مع المشاعر الذاتية وتفهمها والقدرة على التعامل معها وكذلك تفهم مشاعر الآخر والتعامل معه، وكما تتجلى في الدافعية الذاتية لبناء كيان اسري ونمائه. وفي المرونة الاستيعابية للتعامل مع الشدائد والضغوطات وصولا إلى حسن الحال الذاتي الذي ينعكس ايجابيا على العلاقات الأسرية، كما يشكل هذا النضج النفسي لكل من الوالدين النموذج المثالي الذي يقدمونه للأبناء وبناء صحتهم النفسية، فالايجابية اتجاه الذات وأعضاء الأسرة هو حاليا اسمنت التماسك والنماء الأسري.

05-النضج العاطفي الجنسي:

النضج العاطفي هو القدرة على الارتباط الوثيق الذي يحمل الرضا للطرفين، والنضج الجنسي الذي يوفر الإشباعات ويعزز الرباط الزواجي. وهذان العاملان يؤسسان متانة العلاقة الزوجية وصحتها لضمان فاعلية بقية المقومات.

06-المقوم الاقتصادي:

وهو من الشروط البديهية لتوفير التماسك الأسري. لجهة تلبية حاجيات تأسيس الأسرة وتامين السكن ونفقات الحياة اليومية، والترويح الذي يوفر الراحة وتنفيس احتقانات وضغوطات الحياة. ومن المعروف أن عدم توفر مصادر الدخل الكافية لحياة الأسرة مثل الفقر والبطالة والأزمات الاقتصادية كذلك الأمر بالنسبة لسوء ميزانية الأسرة وتحديد أولويات الإنفاق بشكل عقلاني كل هذه العوامل تفجر الصراعات وتهدد تماسك الأسرة.

07-المحيط الاجتماعي المعافى:

تعيش الأسرة في محيط اجتماعي يتمثل في الجماعة المحلية والحي، وبمقدار تماسك هذا المحيط وسلامة العلاقات والتفاعلات فيه، وبمقدار التآزر والضوابط الاجتماعية يؤمن للأسرة الإطار الحيوي الذي يحفظ أمنها؛ لذلك فان سياسات رعاية الأسرة لم تعد تقتصر على توفير مقومات حياتها الداخلية، وإنما أخذت تركز بشكل متزايد على المحيط المعافى والمناحات الاجتماعية الصحية التي تعيش فيها، ومن

المعروف أن تماسك الأسرة يتعرض للمخاطر حين تعيش في إحياء هامشية تخلو من الضوابط الاجتماعية والأمنية والخدمات الأساسية. تعمل هذه المقومات بشكل متضافر فتعزز ايجابيات بعضها البعض، وتعوض كذلك عن أوجه القصور في احد منها، وبمقدار ايجابيات وقوة هذه المقومات تتزايد فرص تماسك الأسرة ونمائها.

ثامنا: ثنائية التقليد والحداثة :

تبرز هذه الثنائية من الناحية الشكلية على الأقل الاهتمام الواضح بعمليات التحول والتغير في بنية الأسرة والمجتمع على حد سواء .لكن نقطة الضعف فيها هي أنها لا تستطيع التحرر من نزعتها نحو إبراز ثقل التقاليد وتأثيرها المستمر، وبالتالي ترهن كل محاولة لتجاوز هذه الثنائية وتضمن فشلها الأكيد . ويعلل لبيب هذه النتيجة السلبية بالتصور السائد في هذه الدراسات التي تعتبر الأسرة" تكثيفا "للعلاقات الاجتماعية في أصغر وحدة اجتماعية"، وبكونها الفضاء المنتخب لكل عمليات التنشئة أو التطبيع الاجتماعي التي تضمن إعادة الإنتاج الموسعة للتقاليد وترسخها .بمعنى آخر تضفي على الأسرة قوة وتأثيرا كبيرين يتجاوزان ما هو حاصل فعلا . (14)

في هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن التحولات التي أحاطت بالأسرة في المجتمعات العربية عموما كانت فجائية، وهي التي جعلتها اليوم أمام تحديات هائلة التي شملت مختلف الميادين أثرت على درجة استقرار الأسرة وتوجهاتها القيمية والتي ما تزال تمر بمراحل التغيير تتنازعها الرغبة في التحديث على الطريقة العربية والارتباط بالقيم الجماعية الراسخة. (15)

أما **هشام شرابي** يقول في هذا الصدد أيضا أن النظام الأبوي الجديد كمفهوم يشير إلى البنية الاجتماعية، السياسية، والنفسية التي يتميز بها المجتمع العربي المعاصر .إنه مفهوم ذو ازدواجية نظرية مهمة لأنه يعبر عن تشكيلة اجتماعية هجين ناتجة عن الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام حديث دون استكمال عملية التحول أو الانتقال بصفة نهائية .وهو الأمر الذي جعل المجتمع العربي المعاصر يبدو في هذه الصيغة التي يجمع فيها بين التقليد والحداثة دون أن يكون أي منهما .إنه نظام يعيش الماضي في الحاضر والحاضر في الماضي، إنه مزيج بين التراث والمعاصرة،" نظام غريب يختلف عن أي نظام " على حد تعبير شرابي .

ويفسر شرابي نشأة هذا النظام بالصدمة التي تعرض لها المجتمع العربي عند التقائه بالحضارة الغربية منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لكن تلك الصدمة لم تؤد إلى تغيير القديم بل "**أدت إلى تجديده دون تغييره جذريا** ."ويغطي مفهوم النظام الأبوي الجديد التشكيلة الاجتماعية بما هي كلية ذات أبعاد متعددة؛ اجتماعية، سياسية ونفسية في آن .يتجلى هذا النظام على المستوى الاجتماعي في البنى الاجتماعية المختلفة انطلاقا من العائلة إلى الدولة، وعلى المستوى السياسي في نظام الحكم

الاستبدادي الجاثم على المجتمع، وعلى المستوى النفسي في طبيعة الذهنية أو العقلية السائدة، كما يتجلى في الخطاب المهيمن وفي الممارسات الفردية والاجتماعية .

لعل أهم سمات النظام الأبوي عموما، وأنموذجه الجديد خصوصا هو قيامه على علاقة السيطرة والخضوع، أو الهيمنة والتبعية بين الرجل والمرأة، أي علاقة" استعباد المرأة"، هذه الظاهرة تشكل العمود الفقري للنظام وبدونها يفقد جوهره الفعلي .فالمجتمع الأبوي مجتمع ذكوري ولا يستطيع تحديد ذاته وهويته سوى من هكذا منطلق .لذلك نجده مفعم بالعداء المتجذر للمرأة وكل ما يتصل بها لدرجة أنه ينفي وجودها الاجتماعي ككائن له ذاته وخصوصيته. فالمجتمع الأبوي لا مكانة ولا دور فيه للمرأة سوى لتأكيد تفوق الذكور وهمينته.[16] ومن هذا المنطلق حاولنا التطرق إلى مكانة المرأة داخل الأسرة خاصة والمجتمع عامة، وكيف يمكن لهذه المكانة أن تساهم في جودة الحياة الأسرية أو تحد منها.

تاسعا: مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع:

موقف المجتمع تجاه المرأة، هو تأثير الموروث الثقافي وقد نبه **باجوت** " أن السبب الأساسي للتقدم هو القدرة على التغير والاستقرار، حيث أن الاستقرار والتغير متعادلان تماماً في ضرورتهما للحياة الاجتماعية، على الرغم من كونهما متعارضين تماماً." وهكذا تبرز أمامنا فكرة المحافظة أمام التجديد، وفكرة الرجعية وجهاً لوجه أمام التحرير، وكل هذا يثير بدوره فكرة التوتر، والصراع، بين القديم والحديث.إن حقيقة وضع المرأة في المجتمع العربي عموما، مشتملاً على قيمة جسدها، يكمن في أنه يتشكل يومياً من هذه المعتقدات، وليست النظرة إلى جسد المرأة، مجرد نظرة فردية، بل هي نظرة عامة، تتبناها الثقافة، بحيث تكون للمجتمع ككل نظرة موحدة لجسد المرأة، ويرتبط هذا الأخير في المجتمع ارتباطاً وثيقاً بظروف وجوده، جسد شكلته التقاليد، وأخضعته القوانين، وحاصرته الضغوط التاريخية، والثقافية، والمادية، أسير علاقات عائلية، يظل متحجباً، ومتخفياً، ولا يبرز إلا من خلال التمثلات الاجتماعية، وفي هذا اختزال ما هو إنساني حضاري إلى ما هو جسمي بيولوجي.[17]

أ- مكانة المرأة في الأسرة الممتدة :

إن العائلة الجزائرية الممتدة مثلت قاعدة حياة المجتمع الجزائري، حيث كان يشكل هذا النموذج ميزة القسم الأكبر من العائلة الجزائرية، و يعتبر الأب الشخصية المركزية النافذة في العائلة و التي كانت تشمل الأطفال البالغين المتزوجين و زوجاتهم و أولادهم الصغار، و أحيانا تضم حتى الأعمام و أبناء الأعمام، الأقارب أو البعيدين و يعيشون في مسكن واحد، لذلك فإن مكانة المرأة في هذا النوع من الأسرة تتميز بالغموض، حيث لم يكن معترف بها بشكل واضح، فهي لا تحوز على أي سلطة إلا في مرحلة متأخرة بعد وصولها إلى مرتبة الحماة.[18]

ب- مكانة المرأة في الأسرة النواة:

إن انقسام الأسرة الممتدة و بروز نمط الأسرة الزواجية المتمركزة في المناطق الحضرية أثّر على سلطة الأب (الزوج) على المرأة داخل الأسرة، و هذا ما تؤكده الباحثة "بن خليل" بقولها (إن الأسرة الجزائرية الحضرية ذات النمط النووي (المقلص) قد أكسبت أفرادها نوعا من التحررية و الاستقلالية الذاتية و ذلك نتيجة تناقص حجمها من حيث عدد الأفراد فيها (الأقارب) و كل هذا أدى إلى تناقص اتجاه سلطة الأب داخل الأسرة. فالمرأة باستقلالها السكني عن الأسرة الممتدة تصبح أكثر حرية في مختلف تصرفاتها داخل الأسرة و في علاقتها بزوجها و أبنائها، حيث يصبح هناك حوارا مباشرا بين أفراد الأسرة و تشاور دائم في مختلف القضايا التي تهم الأسرة، و هذا لأن الرقابة الجماعية لأفراد القرابة هي التي تشجع و تجسد سلطة الزوج وهي التي تعتبر معيارا لإثبات وجوده أمام قرابته و أفراد عائلته و بالتالي تحد من حرية المرأة و من سيادة القيم الديمقراطية في الوسط الأسري .[19]

عاشرا: تأثير متغيرات التحول على بناء الأسرة ووظائفها:[20]

من الطبيعي أن تؤثر متغيرات التحولات الاجتماعية الاقتصادية على بناء الأسرة فتضعفه إلى الدرجة التي يصبح فيها بناء الأسرة هشاً وعاجزاً عن أداء وظائفه الأساسية هذا بالإضافة إلى بروز بعض الظواهر السلبية على الساحة الأسرية ومن الطبيعي أن يؤدي ضعف الأسرة ووقوعها أسيرة لكثير من الظواهر السلبية والمنحرفة إلى انتشار هذه الظواهر في بناء المجتمع، فتدفعه بدوره إلى الضعف واحتمالية الانهيار، ونعرض فيما يلي لبعض من هذه الظواهر.

01 – تصدع البناء والعلاقات الأسرية، حيث فقدت الأسرة تماسكها فلم تعد الأسرة تتشكل من أعضاء تتجه عواطفهم واهتماماتهم إلى داخل الأسرة، حيث تشكل الأسرة بأعضاء مركز الاهتمام لكل منهم، وإنما بدأ أعضاء الأسرة في الانصراف إلى الخارج، حيث ولى أفرادها ظهورهم إلى بعضهم البعض . الأمر الذي أضعف بناء الأسرة فأصبح أكثر هشاشة وأقل تماسكاً.

02 – انتشار الصراعات داخل بناء الأسرة، وهى الصراعات التي تشير من ناحية إلى ضعف المنظومة القيمية للأسرة وأيضاً إلى حالة الفوضى التي أثرت على تدرج المكانات والأدوار في الأسرة، ومعها سقط الاعتراف بمنظومة الحقوق والالتزامات المنوطة بالأدوار المختلفة داخل بناء الأسرة.

03 – تعرضت الأسرة للاختراق سواء في منظومتها القيمية المنظمة للتفاعل في إطارها تأثراً بالإعلام والثقافة الاستهلاكية وغير ذلك من المؤثرات الأمر الذي أعجزها عن القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية لأبنائها بصورة فعالة، من ناحية بسبب انهيار منظومة القيم الأخلاقية والدينية، ومن ناحية أخرى بسبب ضعف سيطرة الأسرة على الأبناء الأمر الذي دفع الأبناء للمشاركة في التفاعل الاجتماعي بمنظومة قيمية ضعيفة توجه سلوكياتها.

04 – الاستهانة بالحياة الأسرية ذاتها، مؤشر ذلك الاتجاه إلى تشكيل أنماط من الأسرة خارج الإطار الشرعي المعترف كانتشار الزواج العرفي بأشكاله غير الشرعية، إضافة إلى ارتفاع معدلات الطلاق والانهيار الأسري.

05 – وقوع بعض الانحرافات والجرائم الأسرية، كجرائم الخيانة الأسرية مادية كانت أو معنوية، جرائم القتل المتبادل بين الأزواج والزوجات والأبناء، بمستويات أو معدلات لم يشهدها المجتمع في مراحل تاريخية سابقة.

خـاتمة:

من خلال هذا الطرح فإن مظاهر التغير الاجتماعي سواء تلك التي تخص بنية الأسرة والعلاقات الأسرية، أو تلك التي تحدث على مستوى البنية الكلية للمجتمع تبقى ذات أهمية .ولا شك أن العوامل المساهمة في هكذا عملية متعددة ومتنوعة منها :السياسية و الاجتماعية والاقتصادية ، وتوسيع قاعدة التعليم، دخول المرأة سوق العمل، تأثيرات العولمة الثقافية، ووسائل الإعلام والاتصال بما تحمله من ثقافة دخيلة وأفكار جديدة عن الأسرة والعلاقات الزوجية، نجد الأسرة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة اليوم تحمل آثار تلك التحولات والتغييرات، وبالتالي يصعب الحديث عن جودة الحياة الأسرية وما مقوماتها وكيفية قياسها في ظل جدلية التقليدي والمعاصر مرورا من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية وما ينجر عليها من تغير في المحمول الثقافي لكلا النمطين، ضمن حركة تفاعل متجددة تحمل كثيرا من الصيغ والأشكال المعبرة عن الحاجة للتكيف مع ما تفرضه متطلبات العصر بالإضافة إلى التصدي للضغوطات والصراعات التي تفرزها الحياة اليومية سواء كان مصدرها داخليا أو خارجيا. حيث يقول **العياشي عنصر** " أن الأسرة الأولية(النووية) تلعب اليوم دورا متعاظما في الحياة اليومية للأفراد، بينما تتراجع قوة العائلة الواسعة وتأثيراتها دون أن تخرج من الحلبة تماما، لأنها تمثل الإطار الحاضن والسند القوي للاستقرار والأمن القادر على التدخل في الأوقات العصيبة وحالات الضرورة والطوارئ".[21]

*** قائمة المراجع:**

01– محمد حامد إبراهيم الهنداوي، الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة. الحياة لدى المعاقين حركياً بمحافظات غزة. محمد. رسالة ماجستير. جامعة غزة.2011/2010. ص 30.

02– محمود عبد الحليم منسي وعلي مهدي،مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة ، ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، عمان ، 2006. ص 65.

03– محمد حامد إبراهيم الهنداوي، المرجع سيق ذكره . ص 36.

04– أسماء محمد مصطفى. الموروث الثقافي المادي وغير المادي للعراق ، مجلة الموروث العدد 71. 2014 حمل بتاريخ:2016/19/16.

05- حسين عبد الحميد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها على الفرد والمجتمع. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص67.

06- لعمور وردة: الأسرة الجزائرية وجدلية القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة. العدد: 10. 2015. ص 32.

07- بيبيمون كلثوم، الأسرة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية بين ضرورة التأصيل وأولويات التغير. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29. جوان 2008.ص 192.

08- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1998. ص193.

09- زرارقة فيروز.الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق. أطروحة دكتوراه علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة .2005/2004ص 198.

10- زرارقة فيروز .المرجع السابق، ص 207 إلى 209.

11- أميرة أحمد عبيد باهميم، المشكلات الأسرية، بعض الأسباب والمعالجة، دراسة منشورة، حملت بتاريخ: 2016/09/03.ص 04.

12- مصطفى حجازي، الأسرة وصحتها النفسية. المقومات، الديناميات، العمليات. المركز الثقافي العربي. المغرب. ط1. 2015. ص 45، 46.

13- مصطفى حجازي، المرجع السابق. ص 46 الى 49.

14- العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي آفاق التحول من الأبوية ...إلى الشراكة، دراسة منشورة في مجلة" عالم الفكر"، المجلد 61 :، العدد6 ، يناير مارس8001 .

15- بيبيمون كلثوم، المرجع سبق ذكره، ص 193.

16- العياشي عنصر ، المرجع سبق ذكره.

17- سامية حسن الساعاتي، المرأة و تحديات الموروث الثقافي، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع. تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة. جامعة عين شمس .2004. بتصرف.

18- : بلقاسم الحاج. النظام الأبوي الجزائري ومظاهر تغيّر المكانة الاجتماعية للمرأة . مجلة العلوم الاجتماعية.-11 02-2011.

19- بلقاسم الحاج ، المرجع السابق.

20- د.على ليلة. تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها ص 48. مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع. تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة. جامعة عين شمس .2004.

21- العياشي عنصر، المرجع سبق ذكره.